

الثلاثاء 12 مايو 2015

ألقى د. ناصر أحمد إبراهيم هذا البحث قبل نشره في جريدة القاهرة في:

المؤتمر السنوى الخامس عشر للجمعية المصرية للدراسات التاريخية

المؤرخون العرب والدراسات التاريخية منذ نشأة الجامعة المصرية

28-29 ابريل 2015

البعد النقدي فى الكتابة التاريخية عند جيل الستينيات

رؤوف عباس ومنطلقاته الفكرية نموذجاً

د. ناصر أحمد إبراهيم¹

إن من يتصدى لدراسة تطور المدرسة التاريخية المصرية والعربية فى القرن الماضى وحتى كتابة هذه السطور، لن يمكنه إلا أن يتوقف عند جيل الستينيات بمعن النظر فى النقلة النوعية التى أحدثها الإنتاج الأكاديمي الرصين لهذا الجيل فى مجال الكتابة التاريخية العربية على مدار أكثر من أربعة عقود خلت. وفى وسعنا تفسير هذه الظاهرة الجديرة بالاهتمام من خلال نظرية تربط عادة بين ما يطرأ على بنية النظام الاجتماعى من تغير وبين ميلاد جيل ينعكس عليه هذا التغير، يفجر فيه طاقات جديدة واهتمامات جديدة تتواكب مع مسار ذلك التطور.

¹ أستاذ التاريخ الاجتماعى الحديث والمعاصر المشارك (جامعة القاهرة / وجامعة قطر).

كان هذا عين ما جرى مع جيل الستينيات الذي كان هو نفسه نتاجاً للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها مصر على مدار عقدين منذ ثورة يوليو 1952؛ تلك الثورة التي غيرت بدرجة عميقة الواقع الاجتماعي والفكري المصري، وفتحت الطريق أمام جيل جديد في مختلف التخصصات العلمية، وكان من بين ذلك جيل من المؤرخين الشباب أمثال رءوف عباس، عاصم الدسوقي، على بركات، عبد الخالق لاشين، عبد الرحيم عبد الرحمن، ويونان لبيب رزق وغيرهم... إلخ ممن تفتق ذهنهم على مناخ اجتماعي جديد، فجر فيهم الاهتمام إلى دراسة الواقع الاجتماعي قبل وبعد ثورة يوليو؛ من خلال التركيز على فهم دور البنية الأساسية في صياغة حركة المجتمع المصري الحديث بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وكان ذلك سبباً في انجذابهم إلى استخدام "المنهج المادى الماركسي" بدرجات متفاوتة من الفهم والتوفيق، حيث مضى بحثهم المعرفي في هذا الصدد خارج رحاب الجامعة؛ أي أنهم تفاعلوا مع هذا الجانب من المعرفة المنهجية بجهود فردية لا مؤسسية، لكنها في مجملها طورت أدواتهم حين راحوا يختبرونها في أطروحاتهم الأكاديمية التي سجلوها في الجامعات المصرية.

ومثلت هذه الخطوة الكبيرة نوعاً من التمرد على الكتابة التقليدية، والاتجاه إلى تبني تقاليد جديدة في الكتابة، يمكن معها تجاوز بل وتحطيم الأوثان الثلاثة الشائع تقديسها في الكتابة التاريخية العربية: الوثن السياسي.. الوثن الفردي البطول.. الوثن السردى الكورنولوجي الصارم: فهذا الاتجاه الجديد الذي وسع من استخدام أدوات المنهجية المادية في الكتابة التاريخية إنما أعطى دفعة قوية لتحرير الدراسات التاريخية من هيمنة التاريخ السياسي والدبلوماسي وتاريخ الحروب، ليصبح المجال مفتوحاً أمام دراسة تاريخ المجتمع وحركة القوى الاجتماعية فيه، وشبكة العلاقات الرأسية والأفقية داخله بكل تناقضاتها، وتحليل البنية الاجتماعية لفهم الطبيعة المعقدة للنظم والتقاليد والأعراف، إلى جانب تطور البناء الاقتصادي بكل ما يتضمنه من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وتأثير شكل الملكية وما يرتبط بها من ممارسات على تشكيل العلاقة بين الناس في عملية الانتاج الاجتماعي والثقافي... إلخ.

وهكذا أمكن لجيل الستينيات تجديد شكل الكتابة التاريخية وأدواتها، ليكونوا بحق رواد مدرسة **التجديد فى الكتابة التاريخية العربية**، وكان اطلاعهم على كل جديد فى ثورة المناهج الحديثة، وتواصلهم مع الدوائر الأكاديمية فى الشرق والغرب بطرق وأشكال مختلفة، وما قاموا به من ترجمات لها صلة وثيقة بهذا الاتجاه، فضلاً عن كتابة العديد من المقالات التى حاولوا من خلالها نشر الثقافة المنهجية وضرورتها فى الكتابة، علاوة على تنظيمهم للقاءات فكرية ونشر حواراتهم ومناقشاتهم إلى جانب عدد من الدراسات تحت عناوين مهمة وموحية بالاهتمام من قبيل: "تاريخنا: كيف كتب، وكيف ينبغي أن يكتب؟" .. "إشكاليات كتابة التاريخ المصري فى واقعنا الراهن" .. "فى الطريق إلى مدرسة اجتماعية فى كتابة تاريخ مصر الحديث" .. "ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر" ... إلخ، والتى اهتمت بمتابعتها ونشرها مجلة فكر فى ثلاثة أعداد (العدد 5 / 6 / 11) بين عامى 1985 و 1988، قد جعلهم أكثر قلقاً إزاء أزمة حقيقية متفاقمة فى منهجية الكتابة التاريخية العربية. وثمة أمر آخر لفتوا الانتباه إليه، وهم بصدد تشخيص وتحليل علة الأزمة؛ وهو أن جزءاً من أسبابها يتعلق برؤية الآخر (الغربي) وصياغته لتاريخ مصر والمنطقة العربية وفق أطر تغالب الايديولوجيا على دراسة الوقائع المتعلقة بتاريخنا القومي؛ ومن ثم بدت الأزمة ذات شقين، واحد منها يتعلق بتخلف المناهج وطرق التدريس عندنا وعدم الإدراك الواضح لماهية التاريخ أو القضية التى يعنى التاريخ بدراستها، والآخر يتعلق بمحاولات هيمنة الخطاب الاستشراقي على تفسير تاريخنا وفق سياقات أفكاره وفرضياته التبريرية التى تخدم مصالحه وتاريخه المتشابك معنا.

وهنا تحديداً تظهر قيمة إسهامات رعوف عباس الذى كان أكثر المهمومين بين ابناء جيله بهذه المسألة المتعلقة بكيفية معالجة "القصور المنهجي" والذى وصفه فى واحدة من مقالاته بـ"الإفلاس المنهجي". وعبر كتاباته ومؤلفاته التى ربت على الخمسين مؤلفاً (ما بين دراسات وبحوث ومقالات وترجمات) التى نشرها على مدار ما يقرب من أربعة عقود من الزمن، قدم ما يمكن تسميته بـ"الخطاب النقدي فى الكتابة التاريخية المعاصرة". وبإيجاز، يمكن من خلال تحليل بنية هذا الخطاب النقدي عند رعوف عباس، تحديد عدة منطلقات فكرية شكلت من ناحية طريقة معالجته فى الكتابة الجديدة، ومن ناحية أخرى عكست موقفه النقدي إزاء

كثير من الانتاج الاكاديمي المنشور في الساحتين المصرية والعربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وفي تقديرنا أن ثمة ثلاثة منطلقات فكرية أساسية ارتكزت عليها تحليلاته في جُلِّ دراساته وبحوثه، يأتي في مقدمتها: رفضه لقولبة تاريخ المجتمعات في إطار ما أطلق عليه "النظريات النموذج" التي تحاول تفسير التاريخ من منظور أحادي النظرة، يتسم بالصرامة والتعميم، ويتعمد إغفال التباين الواضح بين المجتمعات، إذ يعمل أصحاب هذا الاتجاه علي التقاط المادة التاريخية التي تتفق مع "القالب النظري" الذي يروجون له، وتستبعد في المقابل عشرات الدلائل والشواهد التي تتناقض مع أسس النظرية، مما يجعلنا في النهاية أمام "منتج مشوه" لا يساير الواقع التاريخي.

وبين رءوف عباس أن الآخذين بهذا التفسير (الأحادي النظرة) وقعوا في تناقضات شديدة عند تفسيرهم لتاريخ مصر الحديث: فكل منهم حاول تطبيق النظرية بحذافيرها دون مراعاة الظروف الموضوعية لتطور كل مجتمع، وتباين الموروث الثقافي والاجتماعي، وتفاوت درجة الاستجابة للتحديات التي يتعرض لها كل مجتمع. وعنده أن "المجتمع لا يمكن أن يُشكَل في قالب معين، فهو كائن عضوي متغير تحكم تطوره ظروف موضوعية مادية لا تتفق بالضرورة مع بعضها البعض من حيث المظهر والجوهر، ولا تتساوي بالضرورة- أيضًا- من حيث ما تتركه من أثر علي المجتمع، فوجودها وطبيعتها ودورها في دفع التغيير يختلف اختلافًا جذرياً من مجتمع إلي آخر"، ولذلك رأى أنه من غير المقبول استخدام إطار نظري بعينه لتفسير تطور مجتمع ما تختلف ظروفه ومراحل تطوره اختلافًا بينا عن المجتمعات الأخرى.

بيد أن ذلك لا يعني أن رءوف عباس نادى بطرح المقولات النظرية جانباً، أو أنه اتخذ منها موقفاً سلبياً، بل علي العكس من ذلك تماماً، نجده يؤكد أهمية الاستفادة من النظرية في تفسير (بعض) مراحل تطور المجتمع التي تصلح النظرية كأداة منهجية لتحليلها، وأن علي المؤرخ أن يتجنب الانتقائية في استخدام المادة التاريخية، والتزام النظرية النقدية، وتحاشي التعسف في توظيفها في تفسير الحالة التي يدرسها. ولطالما أكد في دراساته أن ثمة تعددية وتنوعاً في أنماط التطور التي يمر بها كل مجتمع، ومن ثم فالنظرية عنده لا تصلح للتعميم

الذي يضرب صفحاً عن التباين الواضح بين كل مرحلة وأخرى، ولا يمكن التعامل مع كل المجتمعات في سياق واحد يساير بالضرورة تلك الأطر النظرية الصارمة. ومن هنا ظل يؤكد رفضه للقوالب النظرية (مثل: الاستبداد الشرقي أو النمط الآسيوي أو نظرية دعاة التحديث ونظرية المجتمع الخراجي) مؤكداً أن ليس ثمة قانون واحد يحكم تطور المجتمع، أي مجتمع.

ويتمثل المنطق الفكري الثاني في رفضه التركيز علي تفسير التطور والتغير الذي يطرأ علي المجتمعات من خلال ما يعرف بـ"المؤثر الخارجي" فذلك ليس سوي عامل واحد، وحركة تطور المجتمعات تتسم بالتعقيد والتداخل بين العوامل الذاتية الكامنة في المجتمع، والتي تدفع حركته التاريخية، وبين العامل الخارجي الممثل في "مجيء الغرب" الذي شكّل تحدياً قوياً للمجتمعات التي غزاها واستعمرها. ويرى رءوف عباس أنه من الضروري وضع "المؤثر الخارجي" في سياقه التاريخي العام، وتقييم مساهمته الحقيقية في التغيير دون مبالغة، ودون أن نعزى عن العوامل المحلية التي تلعب - في تقديره - دوراً محورياً في التغيير. في هذا السياق جاء رفضه لاعتبار قدوم الغرب (ممثلاً في الحملة الفرنسية 1798-1801) شرطاً أساسياً لقيام نهضة مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حقاً أفاد محمد علي باشا من النتائج التي تمخض عنها هذا الاحتلال - قصير الأمد - خاصة إزالة الطبقة المملوكية من السلطة، وأفاد - أيضاً - من الخبرة الأجنبية الأوروبية في شتى المجالات، إلا أن ذلك كان علي نطاق محدود، وظلت اليد العليا في حركة الإصلاح التي أدخلها محمد علي باشا لعناصر عثمانية (تركية) أو مصرية، وجاء نسق الإصلاح مختلفاً عن النمط الغربي، ملبياً للظروف الموضوعية للمجتمع المصري التي تضرب بجذورها في أعماق تاريخ مصر عبر العصر العثماني. ومن هنا ينتهي إلي ضرورة أن نأخذ في الاعتبار مسألة الاستمرارية للكثير من الظواهر التاريخية متجاوزين فكرة التحقيب التعسفية، وأن فهم وتقييم تجربة مصر في القرن التاسع عشر لا يمكن أن تتم بمعزل عن دراسة التطورات السابقة في القرن الثامن عشر، من أجل فهم تاريخنا القومي فهماً يستند إلي حركة ذلك التاريخ. وعنده أن كل ظاهرة تاريخية لا تظهر صدفة أو فجأة، ولكن لابد أن يكون وراءها "تراث" طويل معقد ومركب يؤدي إلي بروزها فوق السطح في

لحظات نضوجها واكتمال دورتها من النمو والتشكّل، ومن ثم يتعين على المؤرخ أن يولى اهتمامه بإعادة تركيب الظاهرة، والبحث في عوامل الحركة فيها، ثم تفسير تطور المجتمع في إطارها، دون التقيد المسبق بقالب نظري معين. وهذا تحديداً ما يعرف عند رؤوف عباس "بالمنظور التاريخي (الواقعي) في فهم التاريخ".

ويتمثل المنطق الفكري الثالث، الذي له علاقة بالمنطلقين السابقين في تشديده علي أهمية دراسة الموروث الثقافي والاجتماعي لكل مجتمع، إذ إن ذلك هو الرصيد التاريخي الذي يطبّع كل مجتمع بخصوصية فريدة في تطوره التاريخي: فالدين والقيم الأخلاقية والتراث الثقافي الاجتماعي تُشكل في مجملها منظومة أساسية تلعب دوراً محورياً في تشكيل حركة تطور المجتمعات، وهي المسئولة عن اختلاف مسارات التطور بين مجتمع وآخر، بقطع النظر عن تماثل المجتمعات في بعض مراحل التطور.

ونخلص من هذه الورقة أن ما قدمه رؤوف عباس وجيل الستينيات من إنتاج حقيق بأن نستدعيه ونعكف على دراسته وتأمّله، فما انجزوه من أعمال إنما شكّل حلقة مهمة وثرية بل قفزة نوعية في تجديد الكتابة التاريخية العربية. ولعل أهم ما ميز هذا الجيل أيضاً أنه كان واعياً بأهمية عمل مراجعة ذاتية نقدية لتجربة الكتابة وممارستها، وكشف مسارها وما اعتراها من قصور وما يعيق تطورها من عوامل كامنة أو ظاهرة، والطريقة التي يمكن من خلالها معالجتها. ولعل المعنى العميق البعيد في (التجربة الستينية) في الكتابة أنها اعتبرت المؤرخ لا الوثيقة هو منتج المعرفة التاريخية، وأنه من خلال تنمية كفاءة المؤرخ وإثراء خبرته عبر تسليحه بالثقافة المنهجية التي لا تتوقف عن تجديد نفسها، يمكننا تطوير مستويات الكتابة وأدواتها وجعلها مساهمة للتجارب المختلفة المنجزة في الشرق أو الغرب.